شرطة و«حسن نيّات» وأزمة في النجاح

لم تطرأ تطوّرات كبيرة على صعيد حقوق الانسان الفلسطيني في الارض المحتلة، كما كان متوقعاً، وكما أشاع مراقبون قدّروا ان تتخذ الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة، اسحق رابين، فور توليها السلطة، خطوات جدية من شأنها التخفيف، الى حد كبير، من معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وهكذا حصد الجميع، مواطنون ومراقبون، خيبة أمل أعقبت تشكيل الحكومة، باستثناء وعود كلامية خفّف من وطأتها تراجع بعض الأوامر العسكرية المعطاة لقوات الجيش الاسرائيلي العاملة في الارض المحتلة.

فقد واصلت «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية، التي تقوم، منذ فترة، بملاحقة المطلوبين الفلسطينيين، نشاطاتها على الرغم من الانتقادات التي واجهتها حتى داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. وقامت «القوات الخاصة» هذه بهجمات عدّة قتلت، في خلالها، عدداً من المطلوبين الفلسطينيين فاق عدد من قامت باعتقالهم. ومع تفاقم نتائج اطلاق النار المباشر على المطاردين، اضطرت قيادة الجيش الى توقيف عدد من الجنود ممّن ارتكبوا أعمال قتل وحشية بطريقة مكشوفة ومثيرة. من ذلك، مثلاً، سجن ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي من الخدمة العسكرية في قطاع غزة لارتكابهم جريمة قتل راح ضحيتها طفل في الرابعة من عمره، تبيّن ان الجنود اطلقوا النار على سيارة ذويه للاشتباه بأنها كانت تقلّ مطلوبين فأصابوه مباشرة. كما أمر رئيس الحكومة الاسرائيلية، وزير الدفاع، رابين، قائد منطقة غزة بتقديم الاعتذار الى عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، د. زكريا الآغا، بسبب قيام الجيش باقتحام منزله في خلال الاسبوع الماضي (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٣١، ١٩٩٢/٨/٧، ص ٩).

غير ان حكومة رابين قامت بتغيير بعض مساراتها مع اقتراب موعد جولة المفاوضات الثنائية السادسة في واشنطن، في الرابع والعشرين من آب (اغسطس)، فأطلقت بادرة «حسن نيّات» تضمّنت عدداً من الاجراءات، استهدفت من ورائها امتصاص الضغوط التي واجهتها بسبب تملّصها من الكثير من وعودها التي أطلقتها، والظهور، كذلك، بمظهر التعاطي، جدّياً، مع جولة المفاوضات السلمية الجديدة، ومطالبة الفلسطينيين، في الوقت عينه، تقديم اجراءات مقابلة كرد على بادرتها. فقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن تجميد جزء من أعمال البناء الجاري في المستوطنات؛ وعن ايقاف اقتطاع الاراضي لأغراض البناء الخاص في الارض المحتلة؛ وأعادت فتح مكاتب جمعية الدراسات العربية في القدس، التي يديرها رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، والتي قيل انها خصّصت نشاطاتها، في الفترة الاخيرة، في خدمة المفاوضين الفلسطينيين؛ وايقاف الدعم الذي كانت تقدّمه مؤسسات «عطيرت كوهينم» لمجموعات السيطرة على الممتلكات والبيوت العربية في القدس؛ والغاء الوزارة الخاصة بشؤون القدس التي سبق وشكّلت في عهد حكومة اسحق شامير السابقة؛ كما اقترح وزير العدل الاسرائيلي، دافيد ليفائي، تغيير القانون الذي يحظر اللقاءات مع شخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٢/٨/١١).

على الرغم من بعض الانطباعات التي رافقت هذه الاجراءات، وعكست القول بأن زمناً «جديداً» ولد مع حكومة رابين، الاّ أن غالبية الفلسطينيين في الارض المحتلة لم تشعر بهذا القدر من الانطباع وذلك الحجم من التغيّر الذي قال عنه عضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب انه موجود، فقط، في المسار العام للتصريحات الاسرائيلية. اذ أن شيئاً ما لم يتغيّر على مستوى الحياة اليومية للمواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، «فلا زال